التنوين في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين يلي علامة الاعراب ولهذا لا تحذف النون التي تليها علامة الاعراب نحو بستانين زيد وشياطين الاولين لانها لا تشبه التنوين فيما ذكر لان النون في هذين المثالين يليها علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد اخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا احد قولين في المسئلة والقول الثاني ان الاعراب مقارن لاخر المعرب لا بعده والى حذف النون والتنوين من المضاف اشار الناظم بقوله نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف وجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وهو الاصح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة خلافا للسهيلي ولابي حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر ناب عن المضاف خلافا لابن الباذش فصل وتكون الاضافة على معنى اللام باكثرية لانها الاصل ولذا اقتصر عليه الزجاج وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة ولذا لم يذكر الا ابن مالك تبعا لطايفة قليلة وضابط الاضافة التي تكون بمعنى في ان يكون الثاني وهو المضاف اليه ظرفا للاول وهو المضاف سوا كان زمانا او مكانا فالزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر والمكان نحو يا صاحبي السجن وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحبين والتقدير مكر في الليل ويا صاحبان في السجن وضابط الاضافة التي تكون بمعنى من ان يكون المضاف بعض الثاني وهو المضاف اليه وان يكون المضاف اليه صالحا للاخبار به عنه اي عن المضاف كخاتم فضة الا ترى ان الخاتم الذي هو المضاف بعض جنس الفضة المضاف اليها وانه يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه يقال هذا الخاتم فضة فتخبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته فان انتفى شرط القسم الاول او الشرطان معا في القسم الثاني نحو ثوب زيد وغلامه مما الاضافة فيه تفيد الملك وحصير المسجد وقنديله مما الاضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف او انتفى الشرط الاول من شرطي القسم الثاني فقط نحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح ان تخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم او انتفى الشرط الثاني من الشرطين فقط نحو يد زيد فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها لم يصح ان تخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله واذا انتفى ان تكون الاضافة بمعنى من او في فالاضافة بمعنى لام الملك كما في ثوب زيد وغلامه او لام الاختصاص كما في بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني والشلوبين والى ذلك يشير قول الناظم والثاني اجرر وانو من او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك فعلم منه ان كل اضافة امتنع فيها ان تكون بمعنى من او في فهي بمعنى اللام حقيقة حيث يمكن النطق بها كغلام زيد او تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو ذي مال

اعند

١٤٨

وعند زيد ومع عمرو وامتحان هذا بان يأتي مكان المضاف بما يرادفه او يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما اوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب ابو الحسن الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر في ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو اصله وذهب ابو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا على نيته فصل والاضافة على ثلاثة انواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة كغلام زيد فغلام قبل الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها وتخصيصه به اي تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة كغلام امراة فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما اضيفت الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فان غلام امراة اخص من غلام ولكن لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد به قاله في المغني والى ذلك يشير قول الناظم واخصص اولا او اعطه التعريف بالذي تلا وهذا النوع هو الغالب ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضايفين موثر في الاخر فالاول يوثر في الثاني الجر والثاني يوثر في الاول التعريف او التخصيص ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف ولكن يجب تاويله بنكرة وقسم لا يقبله اصلا فالاول ضابطه ان يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله ابالموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك تخوفيني ونحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وجاوحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تاويلها بنكرة لان لا لا تعمل في المعارف ورب وكم لا تجران المعارف والحال لا يكون معرفة فالاضافة في هذه ونحوها للتخصيص دون التعريف والثاني ضابطه ان يكون المضاف متوغلا اي شديد الدخول في الابهام يقال وغل في الشي اذا دخل فيه دخولا بينا كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالها من كل وجه قال ابو البقا اذا اريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون وان اريد بها غير ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تخص وجها بعينه انتهى فجعل المقتضي للتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافي وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيهما انك اذا قلت غير زيد فكل شي الا زيد غيره وكلما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا او اشتركا في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال الا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك واختاره في النكت الحسان وهذا النوع مرجعه السماع ومنه شبهك وخدنك وضربك وتربك ونحوك وندك وحسبك وشرعك واما مثلك وغيرك فاذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة فلا يتعرفان بالاضافة ولذلك صح وصف النكرة بهما

ابو حيان

Copyright © King Saud University